

أوراق تأمينية



اسراء صالح داؤد* أثر وسائل الاتصال الالكتروني في مجال التأمين

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث إلى تقدم التجارة، فغدت العمليات التجارية تيرم أو تنفذ عبر وسائل الاتصال الالكتروني، مما دفع شركات التأمين إلى مواكبة التطورات الحديثة والأخذ بالمعطيات الجديدة التي دخلت الأسواق العالمية متمثلة باستخدام الوسائل الالكترونية، من خلال عرض خدمات التأمين الكترونياً والابتعاد عن العمليات التقليدية.

إن استخدام شبكات الانترنت لعرض خدمات التأمين فكرة حديثة على الدول النامية وتتطلب وعي وإدراك أهمية التجارة الالكترونية على التنمية الاقتصادية ومنها قطاع التأمين الالكتروني الذي أحدث نقلة نوعية في عمل هذا القطاع ومواكبة تطورات العصر. في العراق، لم يلق التأمين القدر الكافي من الاهتمام أصلاً إذ لازال التأمين يمارس بأسلوب تقليدي محض، وهذا قصور واضح بعدم اهتمام شركات التأمين بتطبيق التأمين الالكتروني في تسويق خدمات التأمين.

يلحظ أن قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 الذي نظم أحكام العقد الالكتروني في المادة (1- حادي عشر) عرّف هذا العقد كالتالي: "العقد الالكتروني: ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه والذي يتم بوسيلة الكترونية." واستناداً لأحكام المادة أعلاه يمكن تطبيقه على التأمين الالكتروني باعتباره عقد يلتزم المؤمن بموجبه بتقديم التغطية التأمينية وما يتعلق به من عرض أو تعاقد عبر الانترنت في مقابل أقساط أو دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن عن طريق وسائل الدفع الالكتروني.

أوراق تأمينية

ونستشف من هذا أن عقد التأمين الإلكتروني لا يفقد خصائصه كعقد تأمين على الرغم من أنه يتم إبرامه عن بُعد عبر شبكة الانترنت، إذ أنه تعاقد بين غائبين من حيث المكان لكون أطراف العقد غير موجودين في مجلس العقد وتعاقد بين حاضرين من حيث الزمان ويتم الوفاء الكترونياً. كما أجاز قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005 استخدام البيانات وما يتعلق بأعمال التأمين وإجراء التبليغات بوسائل الاتصال الإلكتروني ولها حجبة الإثبات⁽¹⁾. ويعتمد التعاقد على الثقة المتبادلة بين شركة التأمين والمستهلك عبر الانترنت من خلال ملء نموذج استمارة طلب التأمين الإلكتروني ومن ثم تقوم شركة التأمين بدراسة الطلب وتحديد سعر التأمين والتأكد من المعلومات والبيانات التي أفصح عنها المؤمن له، فإذا ثبت العكس فإن المؤمن له يسقط حقه بطلب مبلغ التأمين أو مبلغ التعويض. وهذا ينسجم مع مبدأ حسن النية اللامتأهي حيث أن عقد التأمين من عقود المعاوضة التي تلزم المؤمن له تسديد قسط التأمين في مقابل قيام المؤمن بدفع مبلغ التأمين أو التعويض.

إن ما يميز التأمين الإلكتروني أيضاً طريقة دفع القسط التي تتم بطريقة الكترونية بعيداً عن طرق الدفع التقليدية المعروفة، وتعد وسائل الوفاء الإلكتروني "كبطاقات الائتمان" وغيرها من الوسائل الحديثة التي تسمح للمؤمن له أن يسدد القسط عبر الانترنت سواء كان من خلال القيام بالدفع المباشر أو غير المباشر. وهذا يحقق جملة مزايا لأطراف العلاقة التأمينية، وخصوصاً أن المشرع العراقي قد أجاز تحويل الأموال بوسائل الكترونية ولأجل تحقيق هذا الهدف. ومما تقدم نلاحظ أن التأمين الإلكتروني يقدم لنا جملة من المزايا والفوائد يمكن ادراجها بما يلي⁽²⁾:

- يساهم في تقليص إجراءات التأمين والجهد والوقت وارضاء الزبائن مما يؤدي الى زيادة الاقبال على التأمين وبالتالي تطوير صناعة التأمين.
- يساهم في توسيع نطاق التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات باعتباره وسيلة من وسائل المبادلات التجارية الإلكترونية.

⁽¹⁾ انظر المادة 85 والمادة 89 من قانون تنظيم اعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005

⁽²⁾ التسويق الإلكتروني لوثائق التأمين وتحدياته/الاتحاد المصري للتأمين

أوراق تأمينية

- يساعد في انتشار وثائق التأمين وتسويقها إلكترونياً باستخدام التقنيات الحديثة بدلاً من الأساليب التقليدية، إذ توجد الكثير من البرمجيات الجاهزة والمفصلة لمثل هذه الخدمات التأمينية.
- الحصول على معلومات فورية عن مستوى الخدمات التأمينية في السوق التأميني والحصص التسويقية وذلك عن طريق شبكات الاتصالات المتطورة.

وفي المقابل يؤخذ على التأمين الإلكتروني بعض العيوب كما يلي:

- الكوارث الطبيعية والحروب والاعمال الارهابية وعمليات القرصنة الإلكترونية والجرائم التي لا يمكن التنبؤ بها من شأنها أن تؤثر على نشاط شركات التأمين.
- الأخطاء الإلكترونية في إدخال المعلومات وفشل أنظمة التشغيل والبرمجة من شأنها أن تلحق ضرراً فادحاً.

وعلى الرغم من عدم وجود نصوص قانونية صراحة تعالج التأمين الإلكتروني، إلا أننا نلمس توجه المشرع العراقي إلى الأخذ بالتأمين الإلكتروني بموجب قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012 وقانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005. ولتوخي ذلك ينبغي تعديل قانون تنظيم أعمال التأمين بتضمينه أحكاماً تعالج التأمين الإلكتروني من حيث التنظيم والاصدار وفرض العقوبات على شركات التأمين المخالفة لأحكامه.

(* شركة التأمين الوطنية / فرع نينوى

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 12 كانون الثاني 2020

<http://iraqieconomists.net/>